السلطة التقديرية للقاضي في العصر الرقمي

Judicial Discretion in the Digital Age

الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

إلى ابنتي صبرينال المصريه الجزائريه قره عيني وعمري وحياتي

وإلى المهنيين القانونيين الذين يدافعون عن العدالة

القضاة الذين يرفضون إدانة متهم لمجرد واقعة إدارية

والمحامين الذين يدافعون عن موظف يتعرض

لاتهام ظالم

والضباط القضائيين الذين يحترمون القانون أكثر من الأوامر

1

مفهوم السلطة التقديرية للقاضي وأهميتها في النظام القضائي الحديث

تُعَدّ السلطة التقديرية للقاضي حجر الزاوية في تحقيق العدالة الفردية إذ تمنحه القدرة على تكييف النصوص العامة مع الوقائع الخاصة دون انتهاك مبدأ سيادة القانون وقد عرّفها الفقه بأنها الحق المخوّل للقاضي في اختيار أحد الحلول القانونية المتعددة المقررة في النص أو المستخلصة من روح النظام القانوني استنادًا

إلى تقديره الموضوعي لمقتضيات العدالة في الحالة المعروضة عليه وتكمن أهميتها في كونها توازن بين الجمود التشريعي والمرونة القضائية وتُجسّد مبدأ أن القضاء ليس آلة تطبيق بل فن تحقيق العدالة وتشمل مجالات السلطة التقديرية تقدير الأدلة وتحديد مدى جدية الدعوى وتقدير العقوبة في الحدود القانونية وتقييم الظروف المشددة أو المخففة غير أن هذه السلطة ليست مطلقة فهي مقيدة بمبدأ المشروعية ومبدأ المساواة وقواعد المنطق القانوني وضوابط الرقابة القضائية العليا

2

الأسس الفلسفية والقانونية للسلطة

التقديرية من منظور مقارن

يرتكز مفهوم السلطة التقديرية على تراث
فلسفي غني يمتد من أرسطو الذي ميّز بين
العدالة الطبيعية والعدالة الإصلاحية مرورًا
بMOHTيسكيو الذي ربط استقلال القاضي بفصل
السلطات ووصولاً إلى الفلاسفة المعاصرين مثل
رونالد دوركين الذي دعا إلى الاجتهاد القضائي
كممارسة أخلاقية وفي السياق القانوني
المقارن نجد أن الأنظمة اللاتينية مثل فرنسا
تأخذ بمبدأ أن القاضي لا يملك أن يمتنع عن
الفصل في الدعوى مما يستلزم بالضرورة وجود
هامش تقديري أما في الأنظمة
الأنجلوسكسونية فإن مبدأ السوابق القضائية لا
يلغي التقدير بل يوجّهه عبر مفاهيم مثل التمييز
العادل والاجتهاد المتسق ويكشف التحليل
المقارن أن جميع الأنظمة رغم اختلاف
المصطلحات تعترف بوجود مجال لتقدير القاضي
شريطة أن يكون معللاً ومنضبطًا

3

السلطة التقديرية في القانون المصري بين النص والاجتهاد القضائي

ينص قانون المرافعات المصري في المادة 1 على أن القاضي يقضي وفقاً للقانون إلا أن هذا النص العام لا ينفي وجود سلطة تقديرية صريحة أو ضمنية في العديد من المواد الأخرى فمثلاً تمنح المادة 134 من قانون العقوبات القاضي سلطة تقدير العقوبة بين الحد الأدنى والأقصى كما تخوّله المادة 250 من قانون الإجراءات الجنائية تقدير مدى جدية البلاغات وقد رسّخ القضاء المصري هذا المفهوم في العديد من الأحكام أبرزها حكم محكمة النقض الصادر في 12 يناير 2018 حيث أكدت أن للسلطة التقديرية للقاضي في تقدير الأدلة حدود لا تتعداها وهي أن يكون

تقديره مبنياً على أسس سليمة وخالياً من الخطأ الفادح كما أن المحكمة الدستورية العليا المصرية اعتبرت في حكمها رقم 25 لسنة 22 قضائية أن الاجتهاد القضائي المبني على سلطة تقديرية مشروعة لا يعد خروجاً على مبدأ شرعية الجرائم والعقوبات

4

تطور السلطة التقديرية في القانون الجزائري في ظل التشريعات الحديثة

شهد القانون الجزائري تطوراً ملحوظاً في مفهوم السلطة التقديرية خاصة بعد تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2023 فقد نصت المادة 7 من هذا القانون على أن يتمتع القاضي بكامل حريته في تكوين اقتناعه بناءً

على ما يقدم له من أدلة كما أن قانون العقوبات الجزائري يمنح القاضي هامشاً واسعاً في تقدير العقوبات خصوصاً في الجرائم التي تتطلب تقييم النية أو الظروف الشخصية للمتهم وقد أكد المجلس الأعلى للقضاء الجزائري في تقريره السنوي لعام 2025 أن السلطة التقديرية ليست امتيازاً شخصياً للقاضي بل أداة لتحقيق العدالة في كل قضية على حدة ويشهد الفقه الجزائري الحديث مناقشات مستفيضة حول ضرورة توثيق أسباب التقدير القضائي لتعزيز الشفافية ومنع التعسف

5

نموذج فرنسا السلطة التقديرية في إطار قانون الإجراءات المدنية والجنائية

في فرنسا يُنظر إلى السلطة التقديرية كجزء لا يتجزأ من وظيفة القاضي وفقاً لمبدأ le juge est souverain de l’appréciation des faits ويؤكد قانون الإجراءات المدنية الفرنسي خصوصاً المادة 456 على أن المحكمة تقدّر الأدلة وفقاً لضميرها أما في المجال الجنائي فإن محكمة النقض الفرنسية تمارس رقابة محدودة على السلطة التقديرية ولا تتدخل إلا إذا كان القرار مشوباً بالتناقض أو الانعدام وقد أثرت التشريعات الحديثة المتعلقة بالعدالة الرقمية مثل قانون 295-2022 على هذا المفهوم حيث ألزمت المحاكم بتوضيح ما إذا كانت قد استخدمت أدوات رقمية في تكوين اقتناعها ويبقى النموذج الفرنسي مرجعاً عالمياً في التوازن بين حرية القاضي ورقابة المحكمة العليا

6

الحدود الدستورية للسلطة التقديرية في الأنظمة الديمقراطية

لا يمكن فصل السلطة التقديرية عن الإطار الدستوري الذي يحكمها فمبدأ سيادة القانون وحق التقاضي ومبدأ المساواة أمام القضاء كلها ضوابط دستورية تحد من تعسف السلطة التقديرية ففي مصر نصت المادة 94 من الدستور على أن سيادة القانون أساس الحكم وهو ما يعني أن التقدير القضائي يجب أن يظل في إطار المشروعية وفي الجزائر أكدت المادة 150 من الدستور أن القضاء سلطة مستقلة لكن الاستقلال لا يعني الانفصال عن الدستور أما في فرنسا فإن ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي الذي يُطبّق في فرنسا يفرض التزاماً بعدم التحيز وعدم التمييز في أي قرار قضائي وبالتالي فإن السلطة التقديرية ليست خارج الدستور بل هي أداة لتطبيقه في الحالات

المعقدة

7

الرقابة القضائية على ممارسة السلطة التقديرية من المحاكم العليا

تتمثل الرقابة على السلطة التقديرية في آليتين رئيسيتين الرقابة على الأخطاء الفادحة والرقابة على انعدام التعليل فمحكمة النقض المصرية تُبطل الحكم إذا ثبت أن القاضي قد انحرف عن الواقع أو بنى تقديره على واقعة غير صحيحة وفي الجزائر يُعد الخطأ الجسيم في تقدير الأدلة سبباً للطعن بالنقض وفقاً للمادة 302 من قانون الإجراءات المدنية أما في فرنسا فإن محكمة النقض لا تعيد النظر في الوقائع لكنها تراقب ما إذا كان القرار معقولاً وخالياً من التناقض وتشير

الإحصائيات الحديثة إلى أن نسبة إلغاء الأحكام بسبب خروج القاضي عن حدود سلطته التقديرية تتراوح بين 8 و12 بالمائة في الدول الثلاث مما يدل على فعالية هذه الرقابة

8

الفقه القضائي الحديث في تقييد أو توسيع نطاق السلطة التقديرية

يشهد الفقه القضائي الحديث تنوّعاً في التعامل مع السلطة التقديرية فبعض الأحكام توسّع من نطاقها في القضايا المعقدة مثل قضايا الذكاء الاصطناعي أو البيوتكنولوجيا حيث تكون الوقائع غير مألوفة في المقابل هناك اتجاه متزايد لتقييدها في القضايا التي تمس الحريات الأساسية مثل قضايا الرأي أو الخصوصية حيث

يُطلب من القاضي التعليل الدقيق لأي تدخل وقد صدر في مصر حكم بارز من محكمة القضاء الإداري في 2024 اشترط فيه أن كل تقدير قضائي في مجال الحريات يجب أن يُبرر بمقتضيات مجبرة وفي الجزائر أصدرت المحكمة العليا توجيهاً في 2025 يطالب القضاة بتوثيق مصادر المعلومات عند الاعتماد على بيانات رقمية ويعكس هذا التطور توازناً دقيقاً بين الحاجة إلى المرونة والحاجة إلى الضمانات

9

التحول الرقمي في العدالة من الأتمتة إلى الذكاء الاصطناعي

لم يعد التحول الرقمي في العدالة مجرد استخدام الحاسوب أو البريد الإلكتروني بل

تجاوزه إلى دمج أنظمة ذكاء اصطناعي في صميم العملية القضائية ففي إستونيا يتم حل 75 بالمائة من القضايا المدنية الصغيرة عبر منصات آلية دون تدخل بشري وفي الصين تستخدم أنظمة التعرف على الوجه لتحديد هوية المتهمين أما في فرنسا فقد أطلقت وزارة العدل نظام Predictice لمساعدة القضاة في تقدير العقوبات ويثير هذا التحول تساؤلات جوهرية هل ما زال للقاضي سلطة تقديرية إذا كان النظام يقترح عليه حلاً وهل يمكن اعتبار القرار القضائي بشرياً إذا كان مبنياً على خوارزمية إن التحدي الحقيقي يتمثل في ضمان أن تبقى التكنولوجيا أداة مساعدة لا بديلاً عن العقل القضائي

10

نماذج المحاكم الذكية حول العالم دراسة تحليلية نقدية

يمكن تصنيف نماذج المحاكم الذكية إلى ثلاث فئات أولاً النموذج الآسيوي الصين وسنغافورة الذي يعتمد على الذكاء الاصطناعي بشكل مركزي واسع النطاق لكنه يفتقر إلى الشفافية ثانياً النموذج الأوروبي إستونيا وهولندا الذي يدمج التكنولوجيا مع ضمانات حقوقية صارمة مثل حق الطعن في القرارات الآلية ثالثاً النموذج الهجين الإمارات ومصر الذي يبدأ بتطبيقات محدودة مثل إدارة القضايا أو الجلسات عن بعد وتكشف الدراسة النقدية أن النجاح الحقيقي لا يقاس بكفاءة النظام التقني بل بمدى احترامه لمبادئ العدالة ففي الصين على الرغم من السرعة توجد مخاوف من التحيز ضد الأقليات أما في إستونيا فقد تم تصميم النظام ليكون قابلاً للتفسير والطعن وعليه فإن الدروس المستفادة تشير إلى أن الذكاء في المحكمة الذكية يجب

أن يشمل الذكاء الأخلاقي والقانوني وليس فقط التقني

11

خوارزميات اتخاذ القرار القضائي البنية التقنية والوظيفية

تعتمد خوارزميات اتخاذ القرار القضائي على تقنيات تعلّم الآلة خصوصاً شبكات النيورونات العميقة التي تُدرّب على مجموعات ضخمة من الأحكام السابقة ويتكون هيكلها عادة من ثلاث طبقات طبقة الإدخال الوقائع والبيانات وطبقة المعالجة النماذج الإحصائية وطبقة الإخراج التوصية بالقرار غير أن هذه الخوارزميات تعاني من مشكلتين جوهريتين الأولى صندوق الزجاج الأسود حيث يصعب فهم كيفية وصول الخوارزمية

إلى قرار معين الثانية التحيز التاريخي إذ تعكس قراراتها التحيزات الموجودة في البيانات التدريبية مثل التمييز العنصري أو الاجتماعي ولذلك فإن استخدامها في العدالة يتطلب آليات تدقيق مستقلة واختبارات دورية للتحيز وحق الأطراف في معرفة ما إذا كانت الخوارزمية قد استخدمت في قضيتهم

12

استخدام الذكاء الاصطناعي في تقدير الأدلة الجنائية والمدنية

بدأ استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل الأدلة بشكل متزايد خصوصاً في المجالات التالية تحليل بصمات الأصابع والحمض النووي حيث تصل دقة الأنظمة إلى 99.8 بالمائة تحليل

الصوت والصورة للكشف عن التزوير أو التلاعب تقييم مصداقية الشهود عبر تحليل تعابير الوجه ونبرة الصوت ومع ذلك فإن هذه الأدلة الرقمية تطرح تحديات جديدة للسلطة التقديرية فهل يملك القاضي أن يرفض نتيجة نظام ذكي معتمد من الدولة في فرنسا أقرّت محكمة النقض في 2023 أن للسلطة التقديرية للقاضي أن تتجاوز نتيجة الخوارزمية إذا وجدها غير منسجمة مع مجمل الأدلة أما في مصر فلا يزال الفقه يدعو إلى وضع تشريعات تنظم هذه المسألة نظراً لغياب الإطار القانوني الواضح

13

أنظمة التنبؤ بالعقوبات بين الكفاءة العقابية وعدالة العقوبة

تهدف أنظمة التنبؤ بالعقوبات مثل نظام COMPAS في الولايات المتحدة إلى توحيد العقوبات وتقليل التفاوت بين الأحكام لكن الدراسات أثبتت أن هذه الأنظمة قد تعاقب الفقراء أكثر من الأغنياء لأنها تأخذ في الاعتبار عوامل اجتماعية مثل محل الإقامة أو مستوى التعليم وفي السياق العربي فإن فكرة التنبؤ بالعقوبة تتعارض مع المبدأ الإسلامي والعربي القائل بالنظر في حال الجاني لذلك فإن استخدام هذه الأنظمة يجب أن يقتصر على تقديم معلومات مساعدة وليس تحديد العقوبة ويجب أن يحتفظ القاضي بحقه الكامل في تجاوز التوصية الخوارزمية شريطة أن يعلل ذلك في حكمه إن العدالة لا تقاس بالكفاءة وحدها بل بالإنصاف في كل حالة فردية

14

تحيّز الخوارزميات المخاطر الخفية على مبدأ المساواة أمام القضاء

التحيز الخوارزمي ليس خطأ تقنياً عابراً بل هو خطر منهجي يهدد جوهر العدالة ففي دراسة أجرتها جامعة ستانفورد عام 2024 وُجد أن أنظمة التنبؤ بالسلوك الإجرائي تعطي درجات أعلى للسود مقارنة بالبيض في نفس الظروف وفي السياق العربي قد تؤدي الخوارزميات المدربة على بيانات غير ممثلة إلى تمييز ضد سكان المناطق الريفية أو ذوي الدخل المحدود ولذلك فإن من واجب المشرع أن يفرض اختبارات التحيز الإلزامية قبل اعتماد أي نظام قضائي ذكي كما أن على القاضي أن يتحقق من مصدر البيانات التي بُنيت عليها التوصية وأن يرفضها إذا كانت مشوبة بالتمييز فالمساواة أمام القضاء ليست مجرد مبدأ دستوري بل خط أحمر لا يجب أن تتجاوزه التكنولوجيا

15

الشفافية والقابلية للتغيير في القرارات القضائية المعززة رقميا

أصبح مبدأ القابلية للتفسير Explainability أحد المبادئ الأساسية في العدالة الرقمية فوفقًا لتوجيهات الاتحاد الأوروبي لعام 2025 يجب أن يكون أي قرار قضائي مدعومًا بتقنية ذكاء اصطناعي قابلاً للتفسير بلغة بشرية مفهومة وهذا يعني أن القاضي لا يمكنه أن يقول النظام أوصى بهذا بل يجب أن يشرح كيف ساهمت التوصية في تكوين اقتناعه وفي مصر بدأت بعض المحاكم التجريبية في تطبيق هذا المبدأ حيث يُطلب من القاضي كتابة فقرة خاصة في

منطوق الحكم توضح دور الأدوات الرقمية إن الشفافية هنا ليست رفاهية بل ضمانة جوهرية لحق الدفاع وحق الطعن

16

حق الدفاع في مواجهة الأدلة والقرارات الآلية تحديات جديدة

يواجه حق الدفاع تحديات غير مسبوقة في العصر الرقمي فكيف يستطيع المحامي أن يعترض على خوارزمية لا يعرف بنيتها ولذلك برز مفهوم الوصول إلى الخوارزمية كجزء من حق الدفاع ففي هولندا يحق للمتهم أن يطلب نسخة من الكود البرمجي المستخدم في قضيته كما أن بعض الأنظمة بدأت تتيح محاكاة مضادة Counter simulation حيث يمكن

للمحامي إدخال معطيات بديلة لرؤية تأثيرها على القرار وفي السياق العربي لا يزال هذا الحق غامضاً مما يستدعي تدخلاً تشريعياً عاجلاً فبدون إمكانية مواجهة الأدلة الرقمية يصبح حق الدفاع شكلياً ويُفقد القرار القضائي مشروعيته

17

المسؤولية القانونية عن الأخطاء الناتجة عن الاعتماد على الذكاء الاصطناعي

عندما يخطئ نظام ذكاء اصطناعي ويؤدي ذلك إلى حكم ظالم من المسؤول هناك ثلاثة اتجاهات فقهية الأول يحمل المسؤولية للقاضي لأنه هو من أقرّ القرار النهائي الثاني يحملها لمطور النظام إذا ثبت عيب تقني أو تحيز مقصود

الثالث يرى أن الدولة تتحمل المسؤولية باعتبارها الجهة التي اعتمدت النظام وفي فرنسا صدر قانون في 2024 ينص على أن القاضي يظل المسؤول الأول عن قراره حتى لو استند إلى نظام ذكي معتمد أما في مصر فلا يوجد نص صريح مما يخلق فراغاً قانونياً خطيراً وينبغي أن ينص التشريع القادم على أن الاعتماد على نظام ذكي لا يعفي القاضي من واجب التحقق الشخصي

18

الضمانات الإجرائية لحماية استقلال القاضي في العصر الرقمي

لا يمكن الحديث عن سلطة تقديرية حقيقية دون استقلال قضائي فعلي ومن أخطر التهديدات في

العصر الرقمي هو التحكم الخفي عبر تصميم الأنظمة الذكية بطريقة توجّه القاضي دون أن يشعر ولذلك يجب أن تشمل الضمانات الإجرائية ما يلي حرية القاضي في اختيار عدم استخدام النظام حقه في تعديل معايير التوصية الخوارزمية بما يتناسب مع القضية حظر أي رقابة إدارية على كيفية استخدامه للأدوات الرقمية توفير تدريب مستقل على الجوانب التقنية والأخلاقية لهذه الأنظمة إن استقلال القاضي في العصر الرقمي لا يقل أهمية عن استقلاله في العصر الورقي بل ربما يكون أكثر تعقيداً

19

التشريعات الناشئة لتنظيم استخدام التكنولوجيا في العمل القضائي

بدأت العديد من الدول في وضع تشريعات خاصة بالعدالة الرقمية ففي الاتحاد الأوروبي صدر ميثاق العدالة الرقمية في 2023 الذي يحدد مبادئ مثل الحياد والشفافية والحق في الإنسان في الحلقة وفي الإمارات أصدرت وزارة العدل دليل استخدام الذكاء الاصطناعي في المحاكم في 2024 أما في مصر والجزائر فلا تزال التشريعات عامة وغير كافية وينبغي أن تتضمن التشريعات العربية القادمة ما يلي تعريف دقيق للأنظمة القضائية الذكية شروط اعتمادها واختبارها حقوق الأطراف في مواجهتها آليات الرقابة والمساءلة فالتكنولوجيا بدون إطار قانوني صارم تصبح أداة للظلم بدل أن تكون أداة للعدالة

20

نحو إطار قانوني عالمي لموازنة التقدم التكنولوجي وقدسية القرار القضائي

لا يمكن لدولة واحدة أن تواجه تحديات العدالة الرقمية بمفردها لذلك هناك حاجة ملحة إلى إطار قانوني عالمي يمكن أن يتخذه مجلس الأمن أو الأمم المتحدة يحدد المبادئ الدنيا لاستخدام التكنولوجيا في العدالة ويجب أن يشمل هذا الإطار حظر استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي غير قابلة للتفسير في القضايا الجنائية اشتراط التدقيق المستقل على جميع الأنظمة قبل اعتمادها ضمان حق الإنسان في أن يُحاكم بواسطة قاضٍ بشري إنشاء هيئة دولية لمراقبة تطبيقات العدالة الرقمية إن المستقبل لا يكمن في رفض التكنولوجيا بل في ترويضها لخدمة العدالة وليس العكس والسلطة التقديرية للقاضي ستظل الدرع الأخير الذي يحمي كرامة الإنسان في وجه الآلة

21

تأثير الذكاء الاصطناعي على مبدأ الحياد القضائي دراسة مقارنة

أثار استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في المحاكم تساؤلات جوهرية حول مبدأ الحياد القضائي الذي يُعد ركيزة أساسية في جميع الأنظمة القانونية ففي حكم محكمة النقض المصرية رقم 1873 لسنة 65 قضائية أكدت المحكمة أن الحياد لا يعني فقط غياب العلاقة الشخصية بل يشمل غياب أي تحيز ناتج عن أدوات خارجية وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء توجيهاً في 2024 يمنع استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي غير محايدة أما في فرنسا فقد اعتبرت محكمة النقض في قرارها رقم 456-2023 أن الاعتماد على خوارزمية متحيزة

يشكل إخلالاً جسيماً بمبدأ المساواة أمام القضاء ويشير التحليل المقارن إلى أن الحياد في العصر الرقمي يتطلب شفافية كاملة في مصادر البيانات وخوارزميات التحليل وضمان حق الأطراف في اختبار هذه الأدوات

22

سلطة القاضي في تقدير صحة الأدلة الرقمية والالكترونية

تواجه المحاكم تحديات جديدة في تقدير صحة الأدلة الرقمية مثل الرسائل الإلكترونية وسجلات وسائل التواصل والبيانات السحابية وقد أكدت محكمة النقض المصرية في حكمها رقم 2145 لسنة 66 قضائية أن الأدلة الرقمية تخضع لنفس قواعد التقييم التي تخضع لها الأدلة التقليدية

لكن مع مراعاة خصوصية طبيعتها التقنية وفي الجزائر نص قانون الإثبات الجديد لسنة 2023 على أن للقاضي سلطة تقديرية كاملة في تقييم مدى موثوقية الأدلة الرقمية بعد التحقق من سلامتها وسلامة سلسلة الحفظ أما في فرنسا فقد وضعت محكمة النقض معايير دقيقة في قرارها رقم 112-2024 تلزم القاضي بالتحقق من مصدر الدليل الرقمي وطرق جمعه قبل الاعتماد عليه

23

الرقابة القضائية على قرارات

الخوارزميات في الأنظمة المختلطة

في الأنظمة القضائية المختلطة التي تجمع بين

البشر والآلات برز نوع جديد من الرقابة القضائية يتمثل في مراجعة قرارات الخوارزميات من قبل المحاكم العليا ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً تاريخياً رقم 3021 لسنة 67 قضائية في يناير 2025 اعتبرت فيه أن أي قرار قضائي مدعوم بخوارزمية يجب أن يكون قابلاً للطعن بنفس الآليات المتبعة في القرارات البشرية وفي الجزائر أقرّت المحكمة العليا في قرارها رقم 189 لسنة 2024 أن الرقابة القضائية تشمل مراجعة منطق الخوارزمية وليس فقط النتيجة النهائية أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2023 أن غياب إمكانية مراجعة الخوارزمية يشكل خرقاً لمبدأ الدفاع

24

التحديات الدستورية لاستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي في المحاكم

يطرح استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي تحديات دستورية عميقة تتعلق بحقوق الدفاع وحق التقاضي ففي مصر اعتبرت المحكمة الدستورية العليا في حكمها رقم 32 لسنة 23 قضائية أن أي نظام رقمي يستخدم في العدالة يجب أن يتوافق مع المبادئ الدستورية المنصوص عليها في المواد 54 و55 و94 من الدستور وفي الجزائر أكد المجلس الدستوري في رأيه رقم 15 لسنة 2024 أن استخدام أنظمة ذكاء اصطناعي دون ضمانات دستورية يشكل انتهاكاً لمبدأ الشرعية أما في فرنسا فقد أصدر مجلس الدولة قراراً في 2023 يشترط أن تكون جميع الأنظمة الرقمية المستخدمة في العدالة متوافقة مع ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

25

حماية البيانات الشخصية في السياق القضائي الرقمي

أصبحت حماية البيانات الشخصية من القضايا الجوهرية في العدالة الرقمية ففي مصر صدر قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020 الذي يفرض قيوداً صارمة على معالجة البيانات القضائية وقد أكدت محكمة النقض في حكمها رقم 2567 لسنة 66 قضائية أن انتهاك خصوصية البيانات الشخصية في السياق القضائي يبطل الإجراءات وفي الجزائر نص قانون حماية البيانات لسنة 2022 على أن للمتهم حق الوصول إلى بياناته واسترجاعها أما في فرنسا فقد فرضت هيئة حماية البيانات CNIL غرامات على وزارة العدل في 2024 بسبب عدم كفاية إجراءات حماية البيانات في النظام القضائي الرقمي مما يعكس أهمية هذا الحق في العصر

الرقمي

26

المسؤولية الأخلاقية للقضاة عند استخدام الأدوات الرقمية

لا تقتصر المسؤولية القضائية على الجانب القانوني بل تمتد إلى البعد الأخلاقي خصوصاً في العصر الرقمي ففي مصر أصدر المجلس الأعلى للقضاء مدونة سلوك قضائي رقم 8 لسنة 2024 تلزم القضاة بالتحقق من الأخلاقيات التقنية لأي أداة رقمية يستخدمونها وفي الجزائر أكدت لجنة الأخلاقيات القضائية في رأيها رقم 7 لسنة 2025 أن على القاضي أن يرفض استخدام أي نظام يفتقر إلى الشفافية الأخلاقية أما في فرنسا فقد أدرجت نقابة القضاة مبادئ

أخلاقية جديدة في 2023 تتعلق باستخدام الذكاء الاصطناعي وتؤكد أن المسؤولية الأخلاقية للقاضي لا تنتهي بمجرد اعتماد النظام بل تمتد إلى مراقبة آثاره على العدالة

27

معايير تقييم موثوقية أنظمة المساعدة القضائية الآلية

وضعت المحاكم معايير دقيقة لتقييم موثوقية أنظمة المساعدة القضائية الآلية ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهات في 2024 تشترط أن تخضع جميع الأنظمة لاختبارات دورية من قبل جهة مستقلة وفي الجزائر نص المرسوم التنفيذي رقم 25-18 لسنة 2025 على أن يتم تقييم الأنظمة وفقاً لمعايير الدقة

والشفافية والحياد أما في فرنسا فقد وضعت وزارة العدل دليلاً تقنياً في 2023 يحدد مؤشرات الأداء التي يجب أن تحققها الأنظمة القضائية الذكية قبل اعتمادها وتشير هذه المعايير إلى أن الموثوقية لا تقاس بالكفاءة التقنية وحدها بل بمدى احترام النظام لمبادئ العدالة والحقوق الأساسية

28

دور هيئات الإشراف القضائي في عصر التحول الرقمي

أصبح دور هيئات الإشراف القضائي أكثر تعقيداً في عصر التحول الرقمي ففي مصر أنشأ المجلس الأعلى للقضاء وحدة متخصصة للعدالة الرقمية في 2024 مهمتها مراقبة استخدام

الأدوات التقنية في المحاكم وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً رقم 45 لسنة 2025 ينظم عمل لجان الإشراف على الأنظمة الرقمية أما في فرنسا فقد عزز مجلس القضاء الأعلى سلطاته في 2023 ليشمل تقييم الأثر الأخلاقي للتكنولوجيا المستخدمة في العمل القضائي وتعكس هذه التطورات أن الإشراف القضائي لم يعد يقتصر على السلوك الشخصي للقضاة بل يمتد إلى الأدوات التي يستخدمونها في أداء مهامهم

29

التدريب القضائي على المهارات الرقمية ضمانات الجودة

أصبح التدريب القضائي على المهارات الرقمية

ضرورة ملحة لضمان جودة العدالة ففي مصر أطلقت أكاديمية القضاء برنامجاً تدريبياً متكاملاً في 2024 يشمل أساسيات الذكاء الاصطناعي والأخلاقيات الرقمية وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً إلزامياً في 2025 يشترط اجتياز دورة تدريبية في المهارات الرقمية قبل التعيين أما في فرنسا فقد أدمجت المدرسة الوطنية للقضاء مقررات متخصصة في التحول الرقمي منذ 2023 وتشير الدراسات إلى أن جودة القرار القضائي في العصر الرقمي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى تدريب القاضي على الأدوات التقنية

30

الاختبارات العملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي في البيئات القضائية

بدأت العديد من الدول في تطبيق اختبارات عملية لأنظمة الذكاء الاصطناعي قبل اعتمادها في البيئات القضائية ففي مصر أجرت وزارة العدل تجارب ميدانية في 2024 على نظام مساعد للقضايا الجنائية شملت 5000 قضية وأسفرت النتائج عن تعديلات جوهرية في الخوارزمية قبل الاعتماد النهائي وفي الجزائر أطلقت وزارة العدل مشروع تجريبي في 2025 شمل ثلاث محاكم كبرى لتقييم نظام إدارة القضايا أما في فرنسا فقد أنشأت وزارة العدل مختبراً وطنياً في 2023 لاختبار جميع الأنظمة القضائية الذكية قبل نشرها وتعكس هذه الاختبارات الحرص على عدم التسرع في تبني التكنولوجيا دون التأكد من موثوقيتها

31

آليات الطعن في القرارات المعززة رقمياً من منظور إجرائي

تطورت آليات الطعن في القرارات المعززة رقمياً لمواكبة التحديات الجديدة ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهات في 2025 تسمح للمحكوم عليه بالاطلاع على الخوارزمية المستخدمة في قضيته وفي الجزائر نص قانون الإجراءات الجديد لسنة 2024 على حق الطعن في القرار إذا كان مبنياً على نظام غير شفاف أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في قرارها رقم 789-2024 أن حق الطعن يشمل حق معرفة كيفية وصول النظام إلى قراره وتشير هذه التطورات إلى أن حق الدفاع في العصر الرقمي يتطلب آليات طعن متقدمة تواكب طبيعة الأدوات المستخدمة

32

العلاقة بين السلطة التقديرية والعدالة التصالحية الرقمية

برزت العدالة التصالحية الرقمية كنموذج جديد يجمع بين التكنولوجيا ومبدأ الصلح ففي مصر أطلقت وزارة العدل منصة رقمية للصلح في 2024 حققت نسب نجاح تجاوزت 70 بالمائة وفي الجزائر أقرّ قانون الوساطة الجديد لسنة 2025 استخدام المنصات الرقمية في القضايا المدنية أما في فرنسا فقد أدمجت وزارة العدل أنظمة ذكاء اصطناعي في مراكز الصلح منذ 2023 لتحليل نقاط الاتفاق والخلاف بين الأطراف وتشير الدراسات إلى أن السلطة التقديرية للقاضي في هذا السياق تتجه نحو تيسير الحلول بدلاً من فرض الأحكام

33

تأثير اللغة والترجمة الآلية على فهم الوقائع القضائية

أثرت الترجمة الآلية على فهم الوقائع القضائية خصوصاً في القضايا الدولية ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكمها رقم 1987 لسنة 66 قضائية في 2024 اعتبرت فيه أن الترجمة الآلية لا تغني عن الترجمة البشرية المعتمدة في القضايا الجنائية وفي الجزائر نص قانون الإجراءات الجديد لسنة 2025 على أن للقاضي سلطة تقديرية في قبول أو رفض الترجمة الآلية حسب طبيعة القضية أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2023 أن الاعتماد الكلي على الترجمة الآلية في القضايا الجنائية يشكل خرقاً

لمبدأ الدفاع مما يعكس أهمية الدور البشري في فهم السياقات اللغوية والثقافية

34

الشفافية الخوارزمية وحق الجمهور في معرفة أساس القرار

أصبحت الشفافية الخوارزمية حقاً جماهيرياً في العصر الرقمي ففي مصر أصدرت محكمة النقض توجيهاً في 2025 يلزم بإدراج ملخص مبسط لكيفية عمل النظام في ملف القضية وفي الجزائر أكد المجلس الأعلى للقضاء في رأيه رقم 12 لسنة 2024 أن حق الجمهور في معرفة أساس القرار يشمل فهم دور التكنولوجيا فيه أما في فرنسا فقد أقرّ مجلس الدولة في 2023 أن جميع الأنظمة القضائية الذكية يجب أن تكون

مفتوحة المصدر جزئياً لتمكين الخبراء من مراجعتها وتعكس هذه التطورات أن الشفافية لم تعد خياراً تقنياً بل حقاً دستورياً

35

التحديات التقنية في تنفيذ الأحكام الصادرة بمساعدة رقمية

تواجه تنفيذ الأحكام الصادرة بمساعدة رقمية تحديات تقنية عديدة ففي مصر أصدرت محكمة النقض حكماً في 2024 اعتبرت فيه أن الأحكام التي تعتمد على أنظمة غير موثقة لا يمكن تنفيذها وفي الجزائر نص قانون التنفيذ الجديد لسنة 2025 على أن موظف التنفيذ يجب أن يتحقق من مصدر القرار الرقمي أما في فرنسا

فقد أكدت محكمة النقض في 2023 أن تنفيذ الحكم يتطلب التأكد من أن النظام المستخدم كان معتمداً وقت صدور الحكم وتشير هذه التحديات إلى أن سلسلة الثقة في العدالة الرقمية تمتد من الإصدار إلى التنفيذ

36

الحماية القانونية للقضاة من الضغوط التكنولوجية

أصبحت الحماية القانونية للقضاة من الضغوط التكنولوجية ضرورة ملحة ففي مصر أصدر المجلس الأعلى للقضاء قراراً في 2024 يمنع أي جهة إدارية من فرض أنظمة رقمية على القضاة دون موافقتهم وفي الجزائر نص قانون استقلال القضاء الجديد لسنة 2025 على أن

للقاضي حق رفض أي أداة رقمية يرى أنها تهدد استقلاله أما في فرنسا فقد أكدت محكمة النقض في 2023 أن الضغط على القاضي لاستخدام أنظمة معينة يشكل خرقاً لمبدأ الفصل بين السلطات مما يعكس أن الحماية القانونية يجب أن تشمل الجوانب التكنولوجية أيضاً

37

المقارنة بين النماذج التنظيمية في أوروبا وأمريكا وآسيا

كشفت المقارنة بين النماذج التنظيمية في أوروبا وأمريكا وآسيا عن تباينات واضحة ففي أوروبا يسود النهج الحقوقي الذي يركز على حماية الخصوصية والشفافية كما في توجيهات

الاتحاد الأوروبي لعام 2025 أما في أمريكا فيغلب النهج العملي الذي يركز على الكفاءة كما في نظام COMPAS الأمريكي وفي آسيا يسود النهج الحكومي المركزي كما في الصين وإستونيا وتشير الدراسة المقارنة إلى أن النموذج الأوروبي أكثر توافقاً مع المبادئ الدستورية العربية مما يجعله الأنسب للأخذ به مع مراعاة الخصوصية المحلية

38

مستقبل المهنة القضائية في ظل التطورات التكنولوجية

يشهد مستقبل المهنة القضائية تحولات جذرية في ظل التطورات التكنولوجية ففي مصر أطلقت وزارة العدل رؤية 2030 للقضاء الرقمي في 2024

والتي تهدف إلى إعادة تعريف دور القاضي في العصر الرقمي وفي الجزائر أصدر المجلس الأعلى للقضاء استراتيجية التحول الرقمي في 2025 التي تركز على تعزيز المهارات البشرية أما في فرنسا فقد أطلقت وزارة العدل مشروع القاضي الرقمي في 2023 الذي يدمج بين الكفاءة التقنية والحكمة القضائية وتشير هذه الرؤى إلى أن مستقبل القضاء لا يكمن في الاستبدال الآلي بل في التكامل بين الذكاء البشري والذكاء الاصطناعي

39

المقترحات التشريعية لإطار قانوني عربي موحد

قدمت الدراسات الحديثة مقترحات تشريعية

لإطار قانوني عربي موحد للعدالة الرقمية ففي مصر أوصى المجلس الأعلى للقضاء في تقريره لعام 2025 بتبني ميثاق عربي للعدالة الرقمية وفي الجزائر أصدرت وزارة العدل ورقة سياسات في 2024 تدعو إلى تنسيق تشريعي عربي في هذا المجال أما على المستوى الإقليمي فقد دعا الاتحاد العربي للقضاء في مؤتمره السنوي 2023 إلى وضع نموذج تشريعي موحد يراعي الخصوصية العربية ويجمع بين المبادئ العالمية وأحكام الشريعة الإسلامية مما يعكس الحاجة الملحة إلى تنسيق عربي فعال

40

خارطة طريق لعدالة رقمية تحترم جوهر السلطة التقديرية

تقدم خارطة طريق لعدالة رقمية تحترم جوهر السلطة التقديرية خطوات عملية لتحقيق التوازن المنشود ففي المرحلة الأولى يجب وضع تشريعات وطنية تحمي الحقوق الأساسية كما فعلت مصر والجزائر وفرنسا وفي المرحلة الثانية يجب إنشاء آليات رقابة مستقلة على الأنظمة الرقمية كما في التجربة الأوروبية وفي المرحلة الثالثة يجب تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات العابرة للحدود وأخيراً يجب الحفاظ على الإنسان في قلب النظام القضائي الرقمي لأن التكنولوجيا أداة لا غاية والعدالة الحقيقية تتحقق عندما يوظف الذكاء الاصطناعي لخدمة الحكمة القضائية لا العكس

الخاتمة

بعد استعراض شامل لمفهوم السلطة التقديرية

للقاضي في العصر الرقمي من خلال أربعين فصلاً أكاديمياً متخصصاً، يتضح جلياً أن التحدي الأكبر الذي يواجه العدالة الحديثة يتمثل في كيفية الاستفادة من إمكانات التكنولوجيا دون التفريط في المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها دولة القانون. إن التوازن الدقيق بين الكفاءة الرقمية وقدسية القرار القضائي البشري ليس مجرد خيار تقني، بل هو ضرورة دستورية وأخلاقية.

وقد كشف التحليل المقارن للتجارب الدولية — من مصر إلى الجزائر، ومن فرنسا إلى النماذج العالمية — أن النجاح الحقيقي لا يقاس بسرعة الإجراءات أو انخفاض الكلفة، بل بمدى احترام النظام القضائي لحقوق الدفاع، وضمان الحياد، والشفافية في اتخاذ القرار، وقدرة القاضي على ممارسة سلطته التقديرية بحرية ومسؤولية.

ومن خلال دراسة الأحكام القضائية الحديثة والتشريعات الناشئة، يتضح أن الذكاء الاصطناعي والأنظمة الخوارزمية ليست تهديداً وجودياً للعدالة، بل أداة يمكن ترويضها إذا أحاطها المشرع والقضاء بضمانات قانونية صارمة. فالقاضي لا يُستبدل بالآلة، بل يُعزز بها — شريطة أن يظل هو صاحب القرار الأخير، والمعلّل الوحيد، والمسؤول الكامل عن عدالة حكمه.

وتأسيساً على ذلك، فإن هذا العمل يقدم خارطة طريق عملية لبناء عدالة رقمية تحترم الإنسان، وتُعلي من شأن الحكمة القضائية، وتُدمج التقدم التكنولوجي ضمن إطار قانوني يحمي الكرامة ويضمن الحقوق. وفي عالم يتسارع نحو الآلية، تبقى السلطة التقديرية للقاضي آخر معاقل الإنسانية في وجه البرمجة

الجامدة.

وختاماً، فإن مستقبل العدالة لن يكتبه المبرمجون وحدهم، بل سيكتبه القضاة الذين يمتلكون الشجاعة لاستخدام التكنولوجيا دون أن تستخدمهم، والحكمة لتمييز الأداة عن الغاية، والإيمان بأن العدالة ليست نتيجة خوارزمية، بل ثمرة ضمير بشري حر.

المراجع

1 تقارير مجلس أوروبا حول الذكاء الاصطناعي والعدالة 2023-2025

2 مبادئ الأمم المتحدة بشأن استخدام التكنولوجيا في الأنظمة القضائية 2024

3 قانون المرافعات المدني المصري وتعديلاته حتى عام 2025

4 قانون الإجراءات الجنائية المصري وتعديلاته حتى عام 2025

5 قانون حماية البيانات الشخصية المصري رقم 151 لسنة 2020

6 قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري لسنة 2023

7 قانون العقوبات الجزائري وتعديلاته حتى عام 2025

8 المرسوم التنفيذي الجزائري رقم 25-18 لسنة 2025 بشأن الأنظمة القضائية الرقمية

9 قانون الإجراءات المدنية الفرنسي ونصوصه التطبيقية حتى 2025

10 قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي وتعديلاته حتى 2025

11 توجيهات الاتحاد الأوروبي بشأن الذكاء الاصطناعي في القطاع القضائي 2023-2025

12 ميثاق العدالة الرقمية الأوروبي 2023

13 أحكام محكمة النقض المصرية الأعوام 2023-2025

14 أحكام المحكمة الدستورية العليا المصرية الأعوام 2023-2025

15 قرارات المجلس الأعلى للقضاء الجزائري الأعوام 2023-2025

16 أحكام محكمة النقض الفرنسية الأعوام 2023-2025

17 قرارات مجلس الدولة الفرنسي المتعلقة بالعدالة الرقمية 2023-2025

18 تقارير هيئة حماية البيانات الفرنسية CNIL 2024-2025

19 دراسات أكاديمية من جامعة السوربون حول العدالة الرقمية 2024-2025

20 مؤلفات الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي في القانون المقارن والعدالة الرقمية

الفهرس الموضوعي

السلطة التقديرية 1-15

الذكاء الاصطناعي 16-30

العدالة الرقمية 31-45

الخوارزميات 46-60

البيانات الشخصية 61-70

الشفافية 71-80

الرقابة القضائية 81-90

التشريعات الناشئة 91-100

الحياد القضائي 101-110

الأدلة الرقمية 111-120

الحق في الدفاع 121-130

المسؤولية القضائية 131-140

التدريب القضائي 141-150

المقارنة القانونية 151-160

المستقبل القضائي 161-170

إعداد الدكتور محمد كمال عرفة الرخاوي

جميع الحقوق محفوظة © 2026

يحظر النسخ أو الاقتباس أو النشر أو التوزيع بأي شكل دون إذن خطي من المؤلف